هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 5 من جدول الأعمال **CX/EXEC 22/82/5**

يونيو/حزيران 2022

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثانية والثمانون

دورة افتراضية

20–24 و30 يونيو/حزيران 2022

نموذج لعمل الدستور الغذائي في المستقبل: أفكار أوّلية

1– مقدمة

1–1 ستحتفل هيئة الدستور الغذائي في عام 2023 بالذكرى الستين لتأسيسها. وقد شهدت هيئة الدستور الغذائي منذ اجتماعها الأول في عام 1963 توسعًا وتطورًا، وبمرور الوقت كيفت طرق عملها مع البيئة المتغيرة. وأدت بعض الأحداث البارزة إلى تسريع إحداث التغيير في الدستور الغذائي: كان أبرزها الاعتراف بمواصفات الدستور الغذائي كمواصفات مرجعية بموجب اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية، وكانت جائحة كوفيد–19 في الآونة الأخيرة أكبر عامل لتسريع إحداث التغيير من حيث آليات العمل واستخدام التكنولوجيا. كما تسلّط خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودوافع تحويل النظم الغذائية واستدامتها الضوء على الحاجة إلى ضمان بقاء الدستور الغذائي وثيق الصلة بموازاة تغير العالم.

1–2 وأدركت الدورة الحادية والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (الدورة الحادية والثمانون للجنة التنفيذية) في إطار اعتباراتها المستمرة لاستجابة الدستور لجائحة كوفيد–19[1] الفرص والتحديات التي طرحتها الأزمة العالمية. وبالنظر إلى كل من التجارب الحديثة والسابقة والسياق الغذائي العالمي الأوسع نطاقًا، وافقت الدورة الحادية والثمانون للجنة التنفيذية على قيادة عملية وضع مخطط لمستقبل الدستور الغذائي لكي تنظر فيه هيئة الدستور الغذائي في الذكرى الستين لتأسيسها في عام 2023.[2]

1–3 وأُشير إلى أن العملية ستبدأ في الربع الأول من عام 2022 بإبلاغ وإعلام الأعضاء والمراقبين بتجميع الآراء العامة حول نموذج لعمل الدستور الغذائي في المستقبل. وبعد ذلك سينظر أعضاء اللجنة التنفيذية في تلقي إسهامات من الأعضاء والمراقبين أنفسهم؛ واستعراض المعلومات المتاحة للجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين[3] وكذلك تلك الواردة في عمليات المسح ما بعد الاجتماع والحدث؛ ووضع مقترح ضمن المسودة صفر؛ وتحديد الخطوات اللاحقة في العملية.

---

[1] الوثيقة CX/EXEC 21/81/4

[2] الفقرة 85 من الوثيقة REP21/EXEC2

[3] الوثيقة CX/EXEC 21/81/4

1–4 وقد دعّمت الدورة الرابعة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي[4] هذه العملية، وهي دورة سلّطت الضوء أيضًا على أهمية ضمان إتاحة فرص لجميع الأعضاء والمراقبين للمساهمة في العملية.

2– العملية

2–1 جرى تكييف العملية التي يقودها حاليًا رئيس الهيئة ونوابه بشراكة مع أمانة الدستور الغذائي في ضوء تحديد موعد الدورة السادسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي في نهاية عام 2023، وهو ما يتيح الفرصة للدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية، المقرر عقدها في يوليو/تموز 2023، لتخصص وقت للنظر في هذه المسألة بعد فترة تشاور مدتها عام واحد مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين (مارس/آذار 2022 إلى مارس/آذار 2023). ويشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين جرى تحديدهم في هيكل الدستور الغذائي كنقطة انطلاق لمشاورات رؤساء الأجهزة الفرعية والبلدان المضيفة للجان النشطة والمنسقين الإقليميين والمنظمتين الراعيتين، أي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وعُقدت مشاورات غير رسمية مع أصحاب المصلحة هؤلاء بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022. وقد ركزت هذه المشاورات على العديد من جوانب عمل الدستور الغذائي، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا التوصيات الأخرى للدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية بشأن جداول الاجتماعات ودور مجموعات العمل الإلكترونية.[5] وفي هذا السياق، تناولت المشاورات حتى الآن، والتي اتخذت شكل اجتماعات افتراضية، القضايا التالية:

- شكل الاجتماعات (أشكال حضورية أو افتراضية أو مختلطة)
- جدول الاجتماعات
- مجموعات العمل الإلكترونية وآليات العمل الافتراضية الأخرى السابقة للاجتماعات
- اختصاصات اللجان بما في ذلك لجان التنسيق

2–2 ويعرض القسم 3 لمحة عامة عن مدخلات هذه المشاورات الأولية. كما تم النظر في المعلومات الواردة الناجمة عن عمليات المسح ما بعد الاجتماع، وكثير منها تم تلخيصه سلفًا في الوثيقة EXEC 31/81/4. واعتبرت هذه المشاورات خطوة أولى مهمة لتسهيل إجراء مشاورات منظمة على نحو أكبر مع الأعضاء والمراقبين خلال النصف الثاني من العام. وطُرحت مسألة مستقبل الدستور الغذائي أيضًا في الدورة الثانية والثلاثين للجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التي اجتمعت في مايو/أيار 2022، كما تتيح دورات لجان التنسيق، التي ستعقد أربع منها في عام 2022 واثنتان في النصف الأول من عام 2023، فرصة للتشاور مع الأعضاء.

3– نظرة عامة على الجولة الأولية لمشاورات أصحاب المصلحة

3–1 شكل الاجتماعات

3–1–1 حظيت الاجتماعات الافتراضية بالتقدير والإجلال لقيمتها الثمينة، لا سيما في ضمان استمرار عمل الدستور الغذائي عندما يصعب عقد الاجتماعات الحضورية، وإتاحتها الفرصة لمزيد من الأعضاء والمراقبين والوفود الأكبر حجمًا للانضمام إلى الاجتماعات. ولا يمكن التقليل من مساهمتهم في القيمة الأساسية للدستور الغذائي المتمثلة في الشمولية. ومع ذلك، بعد مرور أكثر من عامين على عقد سائر اجتماعات الدستور الغذائي بصورة افتراضية، أُعرب عن الأهمية

[4] الفقرة 12 (5) من الوثيقة REP21/CAC.

[5] الفقرة 84 (2) و(4) من الوثيقة REP21/EXEC2.

البالغة التي يكتسيها البُعد الحضوري لاجتماعات الدستور الغذائي، إذ تعمل على إحياء العلاقات القائمة وبناء علاقات جديدة بين أعضائها كأساس لعملية بناء التوافق في الآراء حول الدستور الغذائي.

3–1–2 وهناك فرصة للتقدم نحو الجمع بين فوائد كل من الاجتماعات الحضورية والافتراضية، على الرغم من ضرورة تحديد مظاهر هذا النهج، واحتمال ألا يجري تبني نهج واحد فقط وإنما أشكال مختلفة وفقًا للجنة و/أو جدول الأعمال. وشملت القضايا التي تم تحديدها للنظر فيها عند تحديد مثل هذه النُّهج التكاليف التي سيكبدها النهج المتبع، وإدارة كل من المشاركين افتراضيًا وحضوريًا، وقضايا المنطقة الزمنية، والتكنولوجيا، وضمان المساواة في المشاركة. وتنوعت النُّهج التي تم تحديدها بين المشاركة الحضورية والافتراضية المتكاملة تمامًا، ومزيج مختلف من الاثنين، ثم اعتماد الاجتماعات الحضورية بالكامل والافتراضية بالكامل، وبالتالي تسلّيط الضوء على مجموعة الخيارات المتاحة للنظر فيها مع اختلاف درجات المشاركة الحضورية والافتراضية حسب الاقتضاء. وقد لوحظ أن وجود تعريف واحد للنهج المختلط (أو أيًا كانت التسمية التي تُعطى لمثل هذه الاجتماعات) قد يكون مقيدًا، وبالتالي من المهم التأكد من أن الدستور الغذائي يتمتع بالمرونة للعمل بكفاءة وفعالية وفقًا للمهمة والسياق.

3–1–3 وحتى مع الإعراب عن رغبة قوية في ضمان بقاء العناصر الحضورية جزءًا من آليات عمل الدستور الغذائي، أُقرّ بالتحديات التي يواجهها بعض الأعضاء لحضور الاجتماعات الحضورية ولا ينبغي فقدان خاصية شمل الجميع كما كان عليه الحال خلال العامين الماضيين.

3–1–4 وبينما أُقر بأن أوجه عدم اليقين ليس من السهل إدارتها، فقد أشير أيضًا إلى أن التكنولوجيا تتقدم بسرعة وأن وسائل المشاركة الافتراضية في المستقبل غير البعيد يمكن أن تكون أكثر تقدمًا من خيارات اليوم. ومن ثم، يُعد الحفاظ على نهج مرن ومواصلة الحوار مع الأعضاء والمراقبين حول تحديد الخيارات التي توازن بين المشاركة الحضورية والافتراضية في الدستور الغذائي أمرًا بالغ الأهمية.

3–1–5 وفي الختام، تشمل النقاط الرئيسية الناجمة عن المشاورات حتى الآن (1) الاحتفاظ بنهج مرن يوازن بين المشاركة الحضورية والافتراضية؛ (2) وتوضيح العوامل التي ينبغي أن تستخدمها البلدان المضيفة وأمانة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتحديد التوازن الملائم لكل اجتماع من اجتماعات اللجنة على أساس كل حالة على حدة، مع الاحتفاظ بعامل شمل الجميع في مقدمة هذه العوامل.

3–2 الجدول الزمني للاجتماعات

3–2–1 كثيرًا ما أُعرب في اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي والبلدان المضيفة للجان الدستور الغذائي عن الحاجة إلى التخطيط للاجتماعات قبل انعقادها بوقتٍ كافٍ لضمان توفير الميزانيات اللازمة وإمكانية إدراج المشاركة في التخطيط الوطني. وهذا يتعارض مع الحاجة إلى المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة والنهج القائم على الاحتياجات.

3–2–2 وأبرزت المشاورات الطريقة التي يمكن أن يؤدي من خلالها رؤساء الأجهزة الفرعية دورًا مهمًا، والعمل مع الأمانة ولجانهم لوضع المزيد من خطط العمل المتوسطة الأجل للجانهم لتسهيل التخطيط والجدولة لفترات تتراوح بين 4 إلى 5 سنوات، مع دمج آليات عمل مختلفة حسب الاقتضاء. وبالنسبة إلى لجان التنسيق، أبرزت المشاورات أيضًا وجود مساحة للمرونة مع التركيز بشكل خاص على الحاجة إلى المشاركة المستمرة بين الدورات الرسمية.

3–2–3 ويمكن للتعاون أكثر مع الرؤساء والمنسقين الإقليميين ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بغية وضع الأفكار المحددة في المشاورات الأولية أن يشكل مكونًا مفيدًا في المرحلة التالية من العمل.

3–2–4 وفي الختام، سلّطت المشاورات الضوء على ضرورة وضع نهج لاتباعه في جدولة الاجتماعات على أساس الاحتياجات، بما يتيح الاستفادة على أفضل وجه من الوقت في جدول اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، مع تمكين البلدان المضيفة من وضع الميزانية والتخطيط بفعالية.

3–3 مجموعات العمل الإلكترونية وآليات العمل الافتراضية الأخرى السابقة للاجتماعات

3–3–1 يعترف الكثيرون بأنّ مجموعات العمل الإلكترونية تشكل محرّكًا لأعمال وضع المواصفات في هيئة الدستور الغذائي وكانت قيّمة لإحراز تقدّم في العمل عندما استحال عقد جلسات هيئة الدستور الغذائي في الأيام الأولى من الجائحة، وذلك من أجل تقليل تأثير الأزمة على وضع المواصفات. وساد اعتراف عام بأن التكنولوجيا المتطورة باستمرار يمكن أن تعزز مجموعات العمل الإلكترونية من إمكانية عقد المناقشة افتراضيًا إلى تحديث المنصة التي تستخدمها هذه المجموعات.

3–3–2 ويمكن أن تكون المشاركة في مجموعات العمل الإلكترونية صعبة، أولًا بسبب العدد الهائل من مجموعات العمل الإلكترونية والموارد المحدودة في البلدان الأعضاء وكذلك في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمراقبين. قد يجعل ذلك من الصعب ضمان أفضل رئاسة ومشاركة للخبراء لجميع مجموعات العمل الإلكترونية.

3–3–3 ومن بين الاقتراحات المقدمة لتحقيق أقصى استفادة من مجموعات العمل الإلكترونية ما يلي: إتاحة الفرصة لإجراء مزيد من التفاعل الآني ضمن مجموعات العمل الإلكترونية هذه؛ وتسلّيط الضوء على الدور المهم الذي تلعبه (بما في ذلك من خلال المنسقين الإقليميين)؛ والأخذ بزمام المبادرة بخصوص النتائج التي حققتها؛ وزيادة مستويات نشر الاستثمار الضخم الذي قام به رؤساؤها والمشاركون فيها ومناصرته؛ وزيادة استخدام اللغات، وضمان توفير الوقت الكافي لأداء مهامهم؛ وتقديم المزيد من الدعم لرؤسائها.

3–3–4 وبينما يمكن معالجة بعض هذه الجوانب في إطار المبادرات الجارية مثل تنفيذ الهدف 5 من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي (العمل جارٍ على الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي والمنتدى المقرر استكماله في أواخر عام 2022/مطلع عام 2023)، تخلّف أنشطة الاتصالات والنشر من قبل المنسقين الإقليميين، والجوانب الأخرى مثل زيادة استخدام اللغات، آثارًا على الموارد وسيحتاج تنفيذها إلى الدعم من جميع أعضاء الدستور الغذائي.

3–3–5 وفي الختام، تبرز المشاورات حتى الآن أن أي خطة لتحقيق إمكانات مجموعات العمل الإلكترونية وآليات العمل الأخرى السابقة للاجتماعات تتطلب مزيدًا من التعاون مع أعضاء الدستور الغذائي والمراقبين كونها تستوجب بشكل حاسم دعمهم ومشاركتهم في آليات العمل هذه.

3–4 اختصاصات اللجان بما في ذلك لجان التنسيق

3–4–1 نُظر في اختصاصات اللجان العامة ولجان السلع الأساسية من منظور شامل في سياق إتاحة المرونة لمعالجة القضايا الجديدة التي ستنشأ في المستقبل ضمن هيكل الدستور الغذائي الحالي. وأشارت التعقيبات إلى أن هذه المسألة كانت موضع نظر الأعضاء، حيث التزم الرؤساء والأمانات المضيفة بدعم عمل الدستور الغذائي بما يتماشى مع توصيات هيئة الدستور الغذائي.

3–4–2 وفي ما يتعلق بلجان التنسيق، التُمس من المنسقين الإقليميين ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقديم تعقيبات بشأن الاختصاصات الحالية مع التركيز على الجوانب التي يرونها مهمة مثل تحديد القضايا الناشئة، وتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي، وإبراز القضايا الإقليمية واحتياجات الإقليم من المواصفات. وجرى تحديد تنسيق عمل

المواصفات الغذائية الإقليمية ووضع المواصفات الإقليمية على أنها ذات أولوية أقل رغم وجود تباين كبير في الآراء التي تم التعبير عنها. وأُشير إلى أن مواصلة النظر في أدوار لجان التنسيق يمكن أن تكون مهمة للمضي قدمًا، ولكن ينبغي التماس تقديم إسهامات أوسع على أساس إقليمي قبل استخلاص أي استنتاجات ملموسة.

3-4-3 وفي الختام، ينبغي أن تظل اختصاصات اللجان العامة ولجان السلع الأساسية ولجان التنسيق قيد الاستعراض من قبل اللجنة التنفيذية لأغراض تقديم المشورة إلى هيئة الدستور الغذائي حسب الاقتضاء.

3-5 قضايا أخرى

3-5-1 نشأت في سياق هذه المشاورات بعض القضايا الأخرى التي قد يتعين النظر فيها أكثر من أجل المضي قدمًا. ومع الإشارة إلى الجهود العالمية المبذولة لتحقيق خطة عام 2030 والتركيز على إحداث تحول في النظام الغذائي من أجل إنتاج غذائي مستدام، طُرح سؤال عما إذا كان الدستور الغذائي قد يحتاج إلى استعراض ولايته لضمان استمراره في الاضطلاع بدور رئيسي في وضع المواصفات، أو ما إذا كانت ولايته الحالية مرنة بما يكفي لتضمينها.

3-5-2 وكانت الجوانب المطروحة الأخرى ذات صلة أكبر بالمستوى العملي مثل كيفية دعم المنسقين الإقليميين بشكل أفضل للاضطلاع بدورهم لا سيما في اللجنة التنفيذية (على سبيل المثال، إمكانية أن يعاونهم مستشار نظرًا إلى دورهم في نقل آراء جميع الأعضاء في إقليمهم إلى اللجنة التنفيذية). كما جرى تسليط الضوء على القضايا العملية بما في ذلك نماذج تمويل اجتماعات الدستور الغذائي وكيف سيتأثر ذلك بنماذج العمل الجديدة؛ والجهة التي تقع عليها مسؤولية توفير المنصات التقنية، وغيرها من أمور.

3-5-3 وفي الختام، من المهم ضمان أن تظل المشاورات حول مستقبل الدستور الغذائي مفتوحة لكي يتمكن أصحاب المصلحة من طرح جميع القضايا التي يعتبرونها مهمة لكي يجري التفكير والنظر فيها كجزء من عملية وضع خطة لمستقبل الدستور الغذائي.

4- الاستنتاجات والتوصيات

4-1 كانت الجولة الأولى من المشاورات غنية من حيث الإسهامات الواردة والاقتراحات المقدمة بشأن مجموعة واسعة من جوانب عمل الدستور الغذائي. ويمكن تلخيص الرسائل الرئيسية الواردة في الحاجة إلى التفكير في كيفية عمل الدستور الغذائي بنجاح ومرونة التكيف مع البيئة المتغيرة مع إتاحة نهج تنبؤي يسمح للأعضاء بالتخطيط وتأمين الموارد للانخراط في عمل الدستور الغذائي، واستخدام التكنولوجيا على نحو مناسب، والحفاظ على خاصية شمل الجميع.

4-2 وأكد أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم حتى الآن مشاركتهم القوية والتزامهم بعمل الدستور الغذائي وكذلك رغبتهم في مواصلة الإسهام في المناقشات حول مستقبل الدستور الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، أُحيط علمًا بالحاجة للحصول على إسهامات من أعضاء الدستور الغذائي والمراقبين.

4-3 وإنّ الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية مدعوة إلى التفكير في استنتاجات المشاورات حتى الآن وطرح أي جوانب رئيسية أخرى للنظر فيها وتقديم تعقيباتها بشأن الخطوات المقترحة التالية:

- إتاحة مساحة في الاجتماعات القادمة للجان التنسيق لمناقشة هذه المسألة؛
- وإعداد تعميم يُلتمس من خلاله من جميع الأعضاء تقديم إسهاماتهم بشأن الجوانب الرئيسية مثل النموذج الذي سيضمن عمل الدستور الغذائي بنجاح وفعالية في السياق العالمي المتغير.

- ومواصلة التواصل مع رؤساء الأجهزة الفرعية والبلدان المضيفة للجان والمنسقين الإقليميين والمنظمتين الراعيتين، أي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وكذلك تحديد الفرص غير الرسمية للتشاور مع الأعضاء والمراقبين؛
- وإنشاء لجنة فرعية ضمن اللجنة التنفيذية للعمل عن كثب مع أمانة الدستور الغذائي، وبطريقة مفتوحة وشفافة من شأنها أن تسهل تقديم جميع الأعضاء والمراقبين لإسهاماتهم، من أجل استعراض المعلومات الواردة وإعداد وصياغة نموذج مستقبلي للدستور الغذائي لكي تنظر فيه الدورة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية الذي من شأنه أن يكون بمثابة أساس لتوصية توجه إلى الدورة السادسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي.